السلطات السعودية ترفع الرسوم الجمركية على 51 سلعة

وتحت ذريعة حماية وتشجيع المنتجات المحلية، يشرع النظام في فرض ضرائب ورسوم جمركية جديدة على سلع لا غنى عنها في كل منزل حيث شمل القرار فرض رسوم بنسبة تراوحت بين 5% و7% على استيراد المواشي الحية من أبقار وجاموس وضأن وماعز، بالإضافة إلى فرض رسوم تصل إلى 7% على اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة.

ولم تسلم الطيور والدواجن من هذه الجباية إذ قفزت الرسوم الجمركية إلى 15% على دجاج اللحم والديوك والبط والإوز، وهو ما سينعكس فورا على أسعار الدواجن في الأسواق المحلية التي تعاني أساسا من الارتفاع.

كما امتدت التعديلات لتطال قطاع الأسماك والربيان بفرض رسوم تصل إلى 12%، ورفع الرسوم على الأجبان وبيض التفريخ والبطاطس المحفوظة، وصولا إلى فرض رسم بنسبة 12% على دبس التمر، و15% على الفواكه كالفرولة والتوت، وحتى قطاع الزهور والورود.

وتأتي هذه التعديلات الجمركية الواسعة، لتكشف عن فشل السياسات الاقتصادية للنظام في دعم وتطوير القطاعات الزراعية والحيوانية المحلية بطرق تنموية حقيقية، واختياره الحل الأسهل عبر معاقبة المستهلك وفرض الرسوم لحجب المنافسة الخارجية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اشتعال أسعار المواد الغذائية واللحوم في الأسواق، وتحميل المواطن البسيط كلفة هذه القرارات الجبائية التي تُتخذ تحت عباءة الالتزام بسقوف منظمة التجارة العالمية، بينما الهدف الفعلي هو إنعاش خزينة الدولة على حساب القوة الشرائية للمجتمع.